# هيئة الاتصالات الأميركية تخطط لإلغاء "حيادية الإنترنت"

الأربعاء 22 نوفمبر 2017 09:11 م

كشف رئيس هيئة الاتصالات الاتحادية الأميركية أجيت باي عن خطط لإلغاء القواعد الهامة التي صدرت في 2015 وتحظر على مزودي خدمات الإنترنت عرقلة وصول المستهلكين إلى محتوى الويب، في خطوة تَعِد بإعادة صياغة المشهد الرقمي.

وقال باي وهو جمهوري عينه الرئيس الأميركي دونالد ترمب في يناير/كانون الثاني، إن الهيئة ستصوت في اجتماع يوم 14 ديسمبر/كانون الأول على خطته لإلغاء ما يسمى بقواعد حيادية الإنترنت التي وضعها الرئيس الديمقراطي السابق باراك أوباما، والتي تُعامل مزودي خدمات الإنترنت معاملة الخدمات العامة.

وتمنع القواعد مزودي خدمات النطاق العريض من حجب أو إبطاء الوصول إلى المحتوى أو تحميل المستهلكين تكلفة إضافية مقابل الوصول إلى محتوى معين.

وهي تهدف إلى ضمان شبكة إنترنت حرة ومفتوحة تمنح المستهلكين وصولا متساويا إلى محتوى الويب وتمنع مزودي خدمات النطاق العريض من تفضيل المحتوى الخاص بهم.

ويمثل موقف باي انتصارا للشركات الكبرى المزودة لخدمات الإنترنت مثل أي تي آند تي وكومكاست وفيرايزون، التي عارضت القواعد، ويمنحها إلغاؤها صلاحيات واسعة لتحديد المحتوى الذي يمكن للمستهلكين الوصول إليه وبأي سعر.

كما يمثل أيضا انتكاسة لشركتي ألفابت (الشركة الأم لغوغل) وفيسبوك، التي حثت باي على عدم إلغاء القواعد، وقالت شركة نتفليكس أمس الثلاثاء إنها عارضت إجراء "وقف هذه الحماية الأساسية" لحيادية الإنترنت.

ومع وجود ثلاثة جمهوريين وديمقراطيَيْن في الهيئة، فإنه من المرجح أن تتم الموافقة على خطوة باي. وأعرب ترمب عن معارضته لحيادية الإنترنت في 2014 قبل أن يبدأ تنفيذ اللوائح، ووصفها بأنها "انتزاع للسلطة" من قبل أوباما. ولم يعقب البيت الأبيض أمس على هذا الأمر.

وقال باي إن اقتراحه سيمنع حكومات الولايات والمحليات من وضع قواعد حيادية للإنترنت خاصة بها لأن خدمات الإنترنت "بطبيعتها خدمة مشتركة بين الولايات".
وأضاف في مقابلة بأن إدارة أوباما سعت لاختيار الفائزين والخاسرين ومارست "تنظيما "مكثفا" للإنترنت، مؤكدا بأنهم سيضعون قواعد تتيح للشركات من كافة الفئات في كل قطاع التنافس وتدع المستهلكين يقررون من الفائز أو الخاسر بينها.

أما توم ويلر، الذي ترأس هيئة الاتصالات الاتحادية في عهد أوباما وأحد دعاة حيادية الإنترنت، فقد وصف الإلغاء المقترح لقواعد حيادية الإنترنت بأنه "خدعة واستسلام مخزي حتى بالنسبة لهذه الهيئة وقيادتها" مضيفا بأن هذا الاقتراح "ينقل الرياء إلى آفاق جديدة".